بيروت في ../../2025

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه بالسؤال الآتي آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

جبران جورج باسيل

دولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم،

الموضوع: انتهاك وزير الخارجية لأصول المساءلة الإدارية.

انطلاقًا من حرصنا على حماية كرامة الموظف العام وضمان حسن تطبيق القوانين والأنظمة داخل الإدارات والمؤسسات الرسمية،

تمّ تداول مشاهد مصوّرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تُظهر قيام وزير الخارجية والمغتربين السيد يوسف رجّي بما أسماه «كبسة» مفاجئة على مكاتب موظفي الوزارة، حيث ظهر في أحد التسجيلات المصوّرة وهو يؤنّب أحد الموظفين بصوت مرتفع بسبب تأخره عن الدوام، في حضور زملائه وعدسة التصوير، وأمام جمهور واسع من المتابعين. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وجه الوزير كلامًا مباشرًا إلى جميع الموظفين بأسلوب تهديدي قائلاً: «ما بيبقى راس منكم»، و«نازعين صيت الخارجية»، و«يمنع أن تتقاضوا من السماسرة»، و«لا واسطة بتمشي معي» داعيًا إياهم إلى عدم التعامل مع «السماسرة» في الخارج، ومتهمًا عددًا من العاملين بالتواطؤ معهم، من دون أي تحديد أو تحقيق رسمي أو إجراء مسلكي سليم.

إن ما صدر عن الوزير لا يدخل، لا شكلاً ولا مضمونًا، في إطار الصلاحيات التي منحها له القانون، إذ إن العلاقة بين الوزير وموظفي إدارته محكومة بقواعد صارمة يحدّدها نظام الموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم 1959/112)، حيث يخضع أي تقصير أو مخالفة إدارية من قبل الموظف إلى سلسلة من الإجراءات تبدأ بالتنبيه أو التحقيق، مرورًا بتقرير الجهات الرقابية المختصة (التفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب)، وانتهاءً بإصدار العقوبة وفق الأصول، مع ضمان حق الدفاع وسرّية الإجراءات.

أما ما جرى من تأنيب علني وتشهير وتوجيه اتهامات جماعية داخل الإدارة وأمام الكاميرا، فيُعدّ انتهاكًا فاضحًا للأصول القانونية والأخلاق الإدارية، ويُعرض الموظفين للمهانة دون محاكمة عادلة، ويشوّه صورة الدولة ومؤسساتها في الداخل والخارج، علمًا أن الوزير نفسه قد قال صراحة في الفيديو: «أتمنى أن تكون هذه الزيارة الأخيرة»، و«لا أحد يؤثر عليّ»، و«لا واسطة بتمشي معي»، في ما يبدو أنه تعرض للقوة الإدارية والسلطة لا علاقة له بحسن الإدارة، بل يدخل في خانة الاستعراض والإذلال المهني الجماعي.

وانطلاقًا من أن الوزير يلتزم بالصلاحيات التي أناطها به القانون، وليس من بينها إصدار عقوبات مسلكية أو توجيه تهديدات للموظفين أو التشهير بهم،

من هنا نتوجه الى الحكومة بالاسئلة التالية:

1. هل تم فتح أي تحقيق رسمي في ما نُسب إلى الموظفين المعنيين؟
2. ما هي الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها بحقهم، لا سيّما أن الوزير الحالي كان يشغل منصب مدير التفتيش في وزارة الخارجية والمغتربين خلال الفترة الممتدة من عام 2017 ولغاية عام 2022؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام